

Distr.: General
28 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة التاسعة

شرم الشيخ، مصر، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة لمحة عامة عن أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تشمل معلومات محدثة عن إجراء الاستعراضات القطرية خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية للآلية، وكذلك معلومات أخرى ذات صلة.

* CAC/COSP/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

151021 151021 V.21-07187 (A)



أولاً - مقدمة

1- لاحظ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/8، مع التقدير التزام الدول الأطراف بعملية الاستعراضات القطرية كدول مستعرضة ودول مستعرضة على حد سواء، وحثها على أن تنقيد بالمواعيد الزمنية الاسترشادية للاستعراضات القطرية، على النحو الوارد في المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، وعلى أن تتجنب، بقدر الإمكان، التأخير في مختلف مراحل الاستعراض. وعلاوة على ذلك، طلب المؤتمر، في جملة أمور، إلى فريق استعراض التنفيذ أن يواصل، بدعم من الأمانة، جمع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ، لكي يواصل تقييم أداء الآلية في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 48 من إطارها المرجعي ومقرره 1/5. وطلب المؤتمر أيضاً إلى الأمانة أن تواصل تزويد فريق استعراض التنفيذ بتحليلات للأطر الزمنية المتصلة بالمرحل الحاسمة من عملية الاستعراض، بما في ذلك إحصاءات بشأن عدد الاستعراضات القطرية المتأخرة عن المواعيد المحددة لها، بغية تيسير الاضطلاع بعملية أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، أهاب المؤتمر بالدول الأطراف وبالأمانة مواصلة تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشجيع على ذلك الاستخدام من أجل دعم تنفيذ الدول الأطراف الاتفاقية وتيسير إجراء الاستعراضات القطرية، وفقاً لقرار المؤتمر 7/6. وقرر المؤتمر، في مقرره 1/8، تمديد فترة الدورة الثانية للآلية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتمام الاستعراضات القطرية في إطار تلك الدورة.

2- ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن تنظيم الاستعراضات القطرية وتنفيذها خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية وتحليلاً موجزاً لسير عمل الآلية. ويتضمن التقرير أيضاً لمحة عامة عن أنشطة الأمانة الرامية إلى تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشجيع على ذلك الاستخدام لتيسير الاستعراضات القطرية. وينبغي النظر فيه بالاقتران بمذكرة الأمانة بشأن أنشطة فريق استعراض التنفيذ (CAC/COSP/2021/3) ومذكرة الأمانة التي تتضمن آراء الدول الأطراف بشأن أداء آلية استعراض التنفيذ (CAC/COSP/2021/4).

ثانياً - تنظيم الاستعراضات القطرية وتنفيذها خلال دورة الاستعراض الأولى والسنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية

ألف - الأطر الزمنية المقررة لعملية استعراض التنفيذ

3- بدأت الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ في عام 2010، على إثر اعتماد قرار المؤتمر 1/3، المعنون "آلية الاستعراض". واستُهلّت الدورة الثانية للآلية خلال الدورة السادسة للمؤتمر، التي عُقدت في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي من 2 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، من خلال اعتماد المؤتمر قراره 1/6، بشأن مواصلة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

4- وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتسريع وتيرة الاستعراضات، فقد حدثت حالات تأخير في أداء دورة الاستعراض الثانية وفي إحراز تقدم فيها. وقد أُدرجت في الوثائق التي أُتيحت للمؤتمر في دورته الثامنة معلومات عن العناصر المحددة للعملية التي أدت إلى حالات تأخير في الدورة الثانية.⁽¹⁾

5- ووفقاً للمبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، ينبغي أن تقدم الدولة الطرف المستعرضة قائمة التقييم الذاتي المرجعية في غضون شهرين من تاريخ إبلاغها ببدء إجراء

(1) CAC/COSP/2019/12.

الاستعراض القطري، وينبغي ألا يستغرق إنجاز الاستعراض الكامل أكثر من ستة أشهر.⁽²⁾ بيد أن الاستعراضات القطرية، من الناحية العملية، لم تُتجز في غضون الأشهر الستة المقررة. وهناك عدد من الأسباب لذلك، من بينها التأخر في تسمية جهات اتصال وخبراء حكوميين وحالات تأخر في تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول الأطراف المستعرضة، ومتطلبات الترجمة التحريية، والصعوبات في وضع الجداول الزمنية للزيارات القطرية، والتأخر في تقديم المعلومات الإضافية عقب الزيارة القطرية، وكذلك الظروف غير المتوقعة ذات الصلة بجائحة كوفيد-19.

6- وفي ضوء هذه التأخيرات، قرر المؤتمر في دورته الثامنة تمديد مدة الدورة الثانية حتى حزيران/يونيه 2024 لإتاحة إتمام الاستعراضات القطرية في إطار تلك الدورة.

باء - لمحة إحصائية عامة

7- توضح البيانات المقدمة أدناه التقدم المحرز في إجراء الاستعراضات القطرية لدى 188 دولة طرفاً⁽³⁾ خلال الدورتين الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ.

8- وفي الدورة الأولى، في وقت إعداد هذا التقرير،⁽⁴⁾ كانت 186 جهة اتصال قد عُينت، وورد 183 رداً على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعُقد 175 حواراً مباشراً (161 زيارة قطرية و14 اجتماعاً مشتركاً).⁽⁵⁾ وعلاوة على ذلك، فقد أُنجزت 173 خلاصة وافية و161 تقرير استعراض قطري، وأتاحت 88 دولة طرفاً تقارير استعراضها القطري الكاملة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).

9- وفي الدورة الثانية، كان قد عُيّن ما مجموعه 178 جهة اتصال، وورد 133 رداً على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وعُقد 72 حواراً مباشراً (67 زيارة قطرية وخمسة اجتماعات مشتركة)، وأُنجزت 57 خلاصة وافية و32 تقرير استعراض قطري. وإضافةً إلى ذلك، أتاحت 18 دولة طرفاً، أُنجزت استعراضاتها القطرية، تقاريرها الكاملة عن استعراضها القطري على الموقع الشبكي للمكتب.

10- وتشمل البيانات الإحصائية الواردة في هذا التقرير أيضاً الدول الأطراف والأطراف المشمولة باستعراضات ضمن إطار السنة الرابعة من الدورة الأولى والسنة الخامسة من الدورة الثانية، التي بدأت في عام 2021.

جيم - سحب القرعة

11- وفقاً للفقرة 14 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، يجري اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض في أي سنة معينة من دورة الاستعراض بالقرعة في بداية كل دورة. وتنص الفقرة 19 من الإطار المرجعي على أن يجري اختيار الدول الأطراف المستعرضة بالقرعة في بداية كل سنة من الدورة، على ألا تقوم الدول الأطراف باستعراضات متبادلة.

(2) تاريخ بدء الاستعراضات هو التاريخ الذي تقوم فيه الأمانة، وفقاً للفقرة 12 من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، بإبلاغ الدولة الطرف المستعرضة والدولتين الطرفين المستعرضتين رسمياً بتاريخ بدء إجراء الاستعراض القطري.

(3) في بداية الدورة الأولى في عام 2010، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية 144 دولة.

(4) تم تحديث البيانات الإحصائية الواردة في هذا التقرير حتى 13 أيلول/سبتمبر 2021.

(5) اختارت دولتان طرفان عدم إجراء زيارة قطرية أو عقد اجتماع مشترك.

1- دورة الاستعراض الأولى

12- وفقاً لهذين الحكامين، جرى اختيار الدول الأطراف المستعرضة للسنة الرابعة من الدورة الأولى للآلية بإجراء سحب للقرعة خلال انعقاد الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ. واستُهل في 1 تموز/يوليه 2013 اثنان وستون استعراضاً قُطرياً، وأُجريت عمليات أخرى لسحب القرعة لاختيار الدول الأطراف التي ستقوم باستعراض الدول الأطراف التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها بعد ذلك. وأُجريت تلك العمليات الإضافية لسحب القرعة خلال دورات الفريق الرابعة المستأنفة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعاشر، والحادية عشرة، والثانية عشرة، والثانية عشرة المستأنفة. وبعد إدراج الدول الجديدة المنضمة إلى الاتفاقية والمصدّقة عليها، كانت 84 دولة قيد الاستعراض في السنة الرابعة.⁽⁶⁾

2- دورة الاستعراض الثانية

13- طلب المؤتمر، في قراره 1/6، إلى الفريق أن يشرع، في بداية دورته السابعة، في اختيار الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة في دورة الاستعراض الثانية وذلك بسحب القرعة وفقاً للفقرتين 14 و19 من الإطار المرجعي للآلية. وطلب المؤتمر إلى الفريق أيضاً أن يعقد اجتماعات فيما بين الدورات تُفَتِّح أمام جميع الدول الأطراف بغرض سحب القرعة وفقاً للفقرة 19 من الإطار المرجعي للآلية، دون المساس بحق الدولة الطرف في أن تطلب إعادة سحب القرعة في الاجتماع اللاحق للفريق في فترة ما بين الدورات أو في دورته العادية اللاحقة.

14- وفي اجتماع فيما بين الدورات، عُقد في 17 حزيران/يونيه 2016 في فيينا، أُجري سحب القرعة من أجل تحديد الجدول الزمني للاستعراضات القطرية في الدورة الثانية. وتطوعت بعض الدول لاحقاً للمضي قدماً في استعراضاتها، التي أُجلت من سنة سابقة من الدورة الثانية وفقاً للإطار المرجعي للآلية أو أصبحت أطرافاً في الاتفاقية، مما أسفر عن التوزيع التالي للاستعراضات القطرية في الدورة الثانية: السنة الأولى - 29 دولة؛ السنة الثانية - 48 دولة؛ السنة الثالثة - 36 دولة؛ السنة الرابعة - 37 دولة؛ السنة الخامسة - 37 دولة.

15- واختيرت الدول الأطراف المستعرضة للسنة الأولى من الدورة الثانية للآلية بإجراء سحب للقرعة خلال اجتماع عُقد في فترة ما بين الدورات لفريق استعراض التنفيذ. ووفقاً لذلك، بدأت السنة الأولى من الدورة الثانية في 4 تموز/يوليه 2016، وأعيد سحب القرعة بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة السابعة المستأنفة للفريق.

16- وعلى نحو مماثل، اختيرت الدول الأطراف المستعرضة للسنة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من الدورة الثانية من خلال سحب القرعة في اجتماعات الفريق فيما بين الدورات، مما أدى إلى بدء تلك السنوات في 25 تموز/يوليه 2017، و29 حزيران/يونيه 2018، و19 حزيران/يونيه 2019، و10 تموز/يوليه 2020، على التوالي. وأعيد سحب القرعة بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة في دورات الفريق المستأنفة.

17- وخلال الفترة قيد الاستعراض، سُحبت القرعة بشأن إجراء الاستعراضات في إطار الدورتين الأولى والثانية للصومال وتونغا والاتحاد الأوروبي.

(6) أصبحت دول أخرى أطرافاً في الاتفاقية بحلول دورة الفريق الثانية عشرة المستأنفة.

دال - الجدول الزمني للاستعراضات القطرية وتنفيذها

18- أيد المؤتمر، في قراره 1/4، المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، التي وضعها فريق الاستعراض في صيغتها النهائية. وتحدد المبادئ التوجيهية أطراً زمنية إرشادية للاستعراضات القطرية من أجل ضمان اتساق وكفاءة عملية الاستعراض. وتُعطى معلومات محدّثة أدناه عن الجدول الزمني للاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنوات من الأولى إلى الرابعة من الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ وعن الاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية.

1- تعيين جهة اتصال لتنسيق مشاركة الدولة الطرف المستعرضة

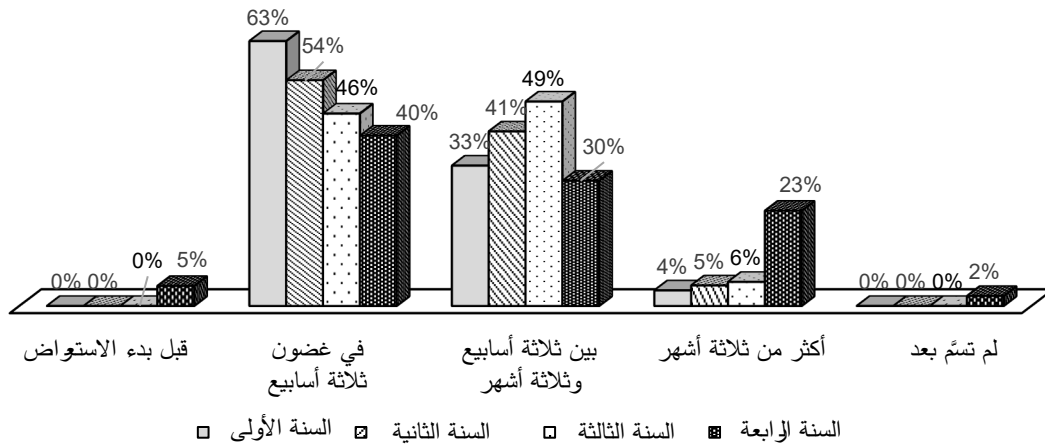
19- وفقاً للفقرة 17 من الإطار المرجعي والفقرة 13 من المبادئ التوجيهية، تعيّن الدولة الطرف المستعرضة جهة اتصال أو جهات اتصال لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض في غضون ثلاثة أسابيع من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري، وتُخَطَر أيضاً الأمانة بذلك. غير أن التأخر في تسمية جهات الاتصال أدى إلى حالات تأخير كبير في إجراء الاستعراضات القطرية في الماضي. وقد حدّث المؤتمر، في قراره 1/4، الدول الأطراف المستعرضة على كفاءة تسمية جهات الاتصال التابعة لها في الوقت المطلوب وفقاً للمبادئ التوجيهية.

دورة الاستعراض الأولى

20- حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت إحدى الدول الأطراف المستعرضة في السنة الرابعة لم تسمّ رسمياً جهة الاتصال الخاصة بها بعد (انظر الشكل الأول)، وسُميت أكثر من 20 في المائة من جهات الاتصال بعد أكثر من ثلاثة أشهر، وكانت دول أطراف عديدة قد غيرت جهات الاتصال التابعة لها أثناء عملية الاستعراض، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التأخير.

الشكل الأول

دورة الاستعراض الأولى: الوقت المستغرق لتسمية جهات الاتصال

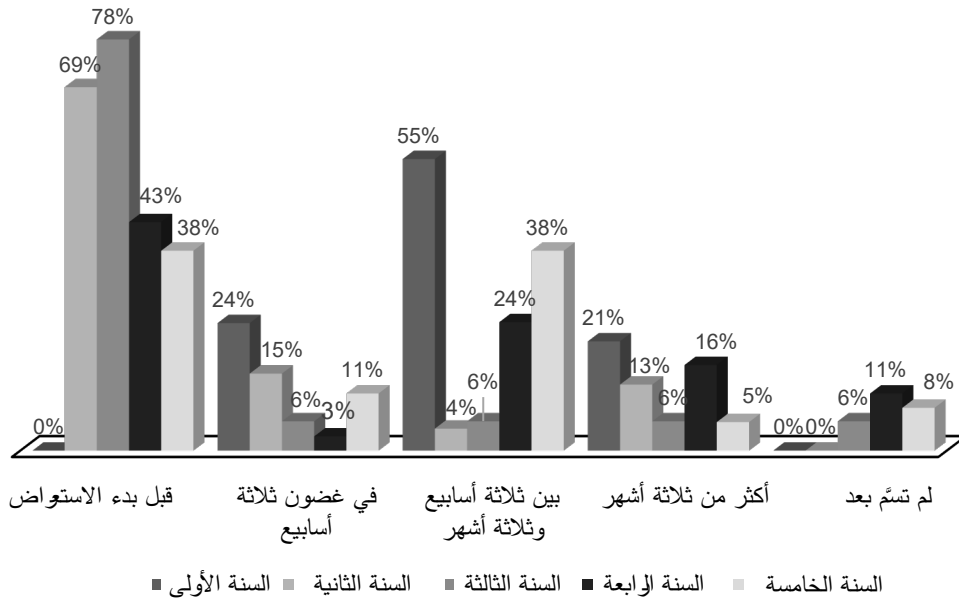


دورة الاستعراض الثانية

- 21- سُمّت جميع الدول المستعرضة في السنتين الأولى والثانية و34 من الدول المستعرضة البالغ عددها 36 دولة في السنة الثالثة من الدورة الثانية جهات الاتصال التابعة لها (انظر الشكل الثاني).
- 22- وفي السنة الأولى من الدورة الثانية، سُمّت معظم الدول جهات الاتصال التابعة لها في غضون ثلاثة أشهر بعد إبلاغها رسمياً ببدء الاستعراض.
- 23- وفي السنة الثانية من الدورة الثانية، كانت الغالبية العظمى من جهات الاتصال (69 في المائة) قد سُمّيت بالفعل قبل بدء الاستعراض.
- 24- وفي السنة الثالثة من الدورة الثانية، كانت 28 دولة من الدول المستعرضة في تلك السنة والبالغ عددها 36 دولة (78 في المائة) قد سُمّت بالفعل جهات الاتصال الخاصة بها قبل بداية تلك السنة.
- 25- وفي السنة الرابعة من الدورة الثانية، سُمّت 33 دولة من أصل 37 دولة مستعرضة جهات الاتصال التابعة لها. وقد سُمّي 34 طرفاً من الأطراف المستعرضة في السنة الخامسة من الدورة الثانية، وعددها 37 طرفاً، جهات الاتصال التابعة لها، وقام 14 طرفاً (38 في المائة) بذلك قبل بداية تلك السنة.

الشكل الثاني

السنوات من الأولى إلى الخامسة من الدورة الثانية: الوقت المستغرق لتسمية جهات الاتصال



- 2- إرسال الدول الأطراف المستعرضة بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين وتنظيم عملية التداول الأوّلي عن بُعد

26- تنص الفقرة 16 من المبادئ التوجيهية على أنه ينبغي إجراء تداول بالهاتف أو بالفيديو في غضون شهر واحد من إبلاغ الدولة الطرف المستعرضة رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري. وتشارك في عملية التداول عن بُعد الدولة الطرف المستعرضة والدولتان الطرفان المستعرضتان وموظفو الأمانة المنتدبون

للاستعراض القطري. وبغية تنظيم عملية التداول الأولي عن بُعد، تطلب الأمانة إلى الدولتين الطرفين المستعرضتين تسمية مسؤولي اتصال من بين الخبراء الحكوميين للدولتين وإبلاغها ببيانات الاتصال بهم.

27- وفي معظم الاستعراضات، لا يزال إجراء عملية التداول الأولي عن بُعد يشهد تأخراً لعدة أسباب، منها التأخر في إرسال بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين أو تغيير الخبراء المستعرضين بعد بدء الاستعراض. وفي بعض الحالات، تأخر التداول عن بُعد بسبب إعادة سحب فرعة الدول الأطراف المستعرضة. وواصلت الأمانة، حيثما كان ذلك ممكناً، تنظيم جلسات تعريفية على هامش دورات فريق استعراض التنفيذ ومؤتمر الدول الأطراف. ومتى حالت فروق التوقيت بين الدول دون الاتصال المباشر، استعاض عن التداول عن بُعد بتبادل رسائل عبر البريد الإلكتروني.

28- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أُجري 28 تداولاً أولياً عن بُعد بالنسبة للاستعراضات الـ 29 الخاصة بالسنة الأولى من الدورة الثانية.⁽⁷⁾

29- وبالنسبة للسنة الثانية من الدورة الثانية، كان قد أُجري 41 تداولاً أولياً عن بُعد أو اتصالات مكافئة، بالنسبة للاستعراضات الثمانية والأربعين الخاصة بتلك السنة.⁽⁸⁾ وبالنسبة للسنة الثالثة، أُجري 24 تداولاً أولياً عن بُعد فيما يخص الاستعراضات التي جرت في ذلك العام، وعددها 36 استعراضاً،⁽⁹⁾ وبالنسبة للعام الرابع، أُجري 25 تداولاً أولياً عن بُعد فيما يخص الاستعراضات التي جرت في ذلك العام، وعددها 37 استعراضاً،⁽¹⁰⁾ وبالنسبة للعام الخامس، أُجري 15 تداولاً أولياً عن بُعد فيما يخص الاستعراضات التي جرت في ذلك العام، وعددها 37 استعراضاً. بيد أن عدة أطراف مستعرضة لم تكن قد عينت بعد الخبراء المستعرضين، مما أدى إلى تأخير تنظيم التداول الأولي عن بُعد.

3- قوائم التقييم الذاتي المرجعية

30- وفقاً للفقرة 15 من المبادئ التوجيهية، يجب على الدولة الطرف المستعرضة إبلاغ الأمانة بردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة في غضون شهرين من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض. وتشير التحليلات التي أجرتها الأمانة حتى الآن، والتي أتاحت للفريق في دوراته السابقة، إلى أن تقديم القائمة المرجعية يظل ركناً أساسياً ضرورياً في عملية الاستعراض، ويشكل اللحظة الزمنية التي يمكن أن يبدأ فيها الاستعراض القطري بجدية. ومن ثم، فإن أي تأخير في تقديم القائمة المرجعية يؤدي حتماً إلى تأخير الاستعراض القطري كله.

31- ويقدم الشكل الثالث أدناه لمحة عامة عن الأطر الزمنية المرتبطة بالاستعراضات القطرية التي أُجريت في السنوات من الأولى إلى الرابعة من دورة الاستعراض الأولى، بينما يقدم الشكل الرابع لمحة عامة عن الأطر الزمنية المرتبطة بالاستعراضات القطرية لدورة الاستعراض الثانية في السنوات من الأولى إلى الخامسة.

(7) تخلت إحدى الدول الأطراف المستعرضة في السنة الأولى من الدورة الثانية عن إجراء تداول عن بُعد.

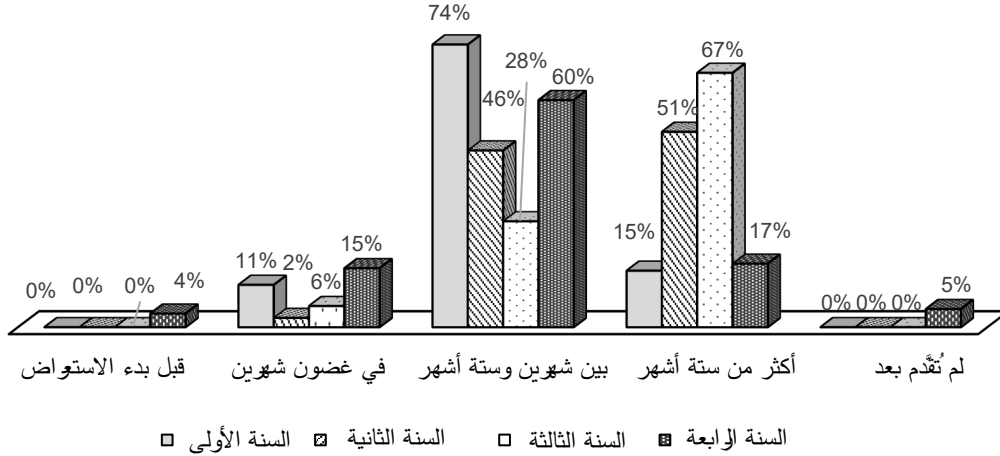
(8) تخلت دولتان طرفان مستعرضتان في السنة الثانية من الدورة الثانية عن إجراء تداول عن بُعد.

(9) تخلت دولة طرف مستعرضة في السنة الثالثة من الدورة الثانية عن إجراء تداول عن بُعد.

(10) تخلت دولتان طرفان مستعرضتان في السنة الرابعة من الدورة الثانية عن إجراء تداول عن بُعد.

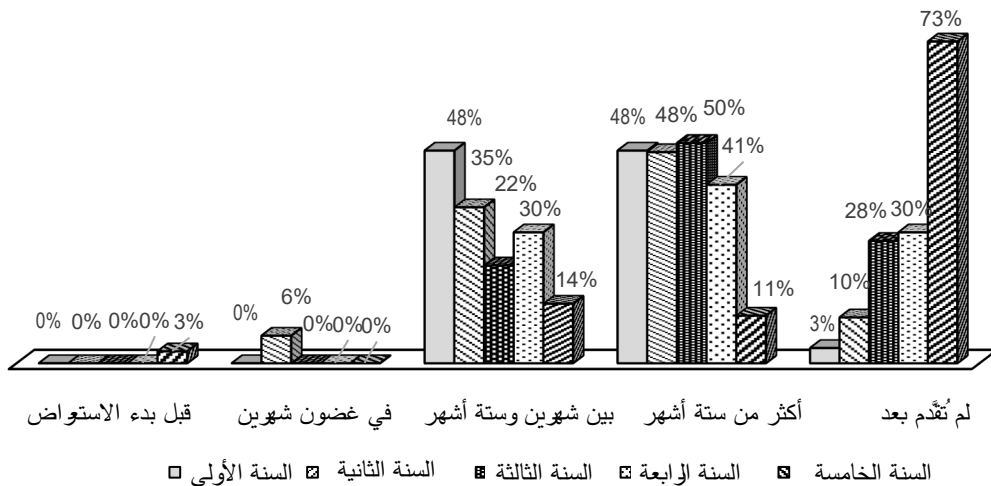
الشكل الثالث

الوقت المستغرق لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول المستعرضة في السنوات من الأولى إلى الرابعة من دورة الاستعراض الأولى



الشكل الرابع

الوقت المستغرق لتقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية من جانب الدول المستعرضة في السنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية



32- وتشير المقارنة بين المعلومات المبينة في الشكلين الثالث والرابع إلى استمرار التأخر الكبير في الوقت اللازم للدول لتقديم ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية، على الرغم من أن الأمانة كانت تبليغ الدول المستعرضة بانتظام عن حالة الاستعراضات الخاصة بها.

33- وخلال سنوات الاستعراض الثالث الأولى من الدورة الثانية، يمكن ملاحظة اتجاه تنازلي: ففي سنة الاستعراض الأولى، قَدِّم ما يقرب من نصف الدول الأطراف قوائمها المرجعية في غضون ستة أشهر من بدء الاستعراض؛ أما في سنة الاستعراض الثالثة، فلم يقدم سوى ربع هذه الدول تلك القوائم. وفي حين يمكن ملاحظة تحسن طفيف في سنة الاستعراض الرابعة، فإن نحو ثلث قوائم التقييم الذاتي المرجعية لتلك السنة لم تُقدِّم بعد. وبالنسبة لسنة الاستعراض الخامسة، لم يُقدِّم سوى ربع قوائم التقييم الذاتي المرجعية حتى وقت كتابة هذا التقرير، أي بعد أكثر من 14 شهراً من تاريخ بدء الاستعراض، وهو ما يمكن أن يعزى جزئياً إلى الظروف الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

4- الاستعراض المكتبي

34- وفقاً للفقرة 21 من المبادئ التوجيهية، يقدم الخبراء الحكوميون نتائج الاستعراض المكتبي إلى الأمانة في غضون شهر واحد من استلام الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وأي معلومات تكميلية تقدمها الدولة الطرف المستعرضة.

دورة الاستعراض الأولى

35- فيما يخص السنة الرابعة من الدورة الأولى، كان استعراضان مكتبيان للردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قيد الإعداد حتى وقت كتابة هذا التقرير، وهو ما يعود جزئياً إلى التأخر في تقديم المعلومات ومواجهة صعوبات في الترجمة.

دورة الاستعراض الثانية

36- كانت استعراضات مكتبية عدة للردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بالسنوات من الأولى إلى الخامسة من الدورة الثانية لا تزال جارية، بسبب جملة أمور من بينها التأخر في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، والوقت اللازم لترجمة القوائم المرجعية في الاستعراضات التي استُخدمت فيها أكثر من لغة واحدة، والوقت الذي يستغرقه استعراض القوائم المرجعية. وفيما يخص السنة الرابعة من الدورة الثانية، أُنجز 18 استعراضاً مكتبياً للردود الستة والعشرين على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وكانت ثمانية استعراضات مكتبية قيد الإعداد حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفيما يخص السنة الخامسة من الدورة الثانية، كانت جميع الاستعراضات المكتبية للردود العشرة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قيد الإعداد.

5- وسائل الحوار المباشر الأخرى

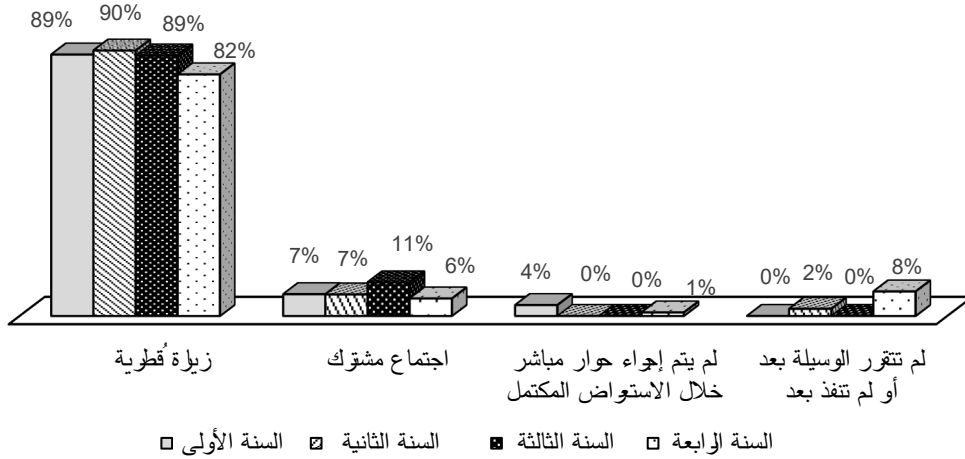
37- عملاً بالفقرة 24 من المبادئ التوجيهية والفقرة 29 من الإطار المرجعي، يُستكمل الاستعراض المكتبي، إذا طلبت الدولة الطرف المستعرضة ذلك، بأي وسائل أخرى من وسائل الحوار المباشر، مثل القيام بزيارة قطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. ووفقاً للفقرة 24 من المبادئ التوجيهية، تضطلع الدولة الطرف المستعرضة بتخطيط الزيارة القطرية وتنظيمها. وتُعَدُّ جهات الاتصال مشروع جدول الأعمال وتقدمه إلى المستعرضين والأمانة قبل إجراء الزيارة.

دورة الاستعراض الأولى

38- حتى وقت كتابة هذا التقرير، استفاد بالفعل 175 بلداً من أصل 187 بلداً مستعرضاً من وسائل الحوار المباشر الأخرى إما في شكل زيارة قُطرية أو اجتماع مشترك. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ27 المستعرضة في السنة الأولى، أُجريت 24 زيارة قُطرية وعُقد اجتماعان مشتركان. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ41 المستعرضة في السنة الثانية، أُجريت 37 زيارة قُطرية وعُقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ35 المستعرضة في السنة الثالثة، أُجريت 31 زيارة قُطرية وعُقدت أربعة اجتماعات مشتركة. وفيما يتعلق بالدول الأطراف الـ84 المستعرضة في السنة الرابعة، أُجريت 69 زيارة قُطرية وعُقدت خمسة اجتماعات مشتركة (انظر الشكل الخامس). ووافق عدد من الدول على وسائل أخرى للحوار المباشر، وكانت هذه الحوارات في مراحل مختلفة من حيث التخطيط. وفي عمليات استعراض أخرى، لم يتخذ بعد أي قرار بهذا الصدد. وهناك دولتان فقط من الدول الأطراف لم تختارا تنظيم زيارة قُطرية أو عقد اجتماع مشترك.

الشكل الخامس

دورة الاستعراض الأولى: الوسائل الأخرى المستخدمة للحوار المباشر بين البلدان المضطلع به في إطار الاستعراض القُطري



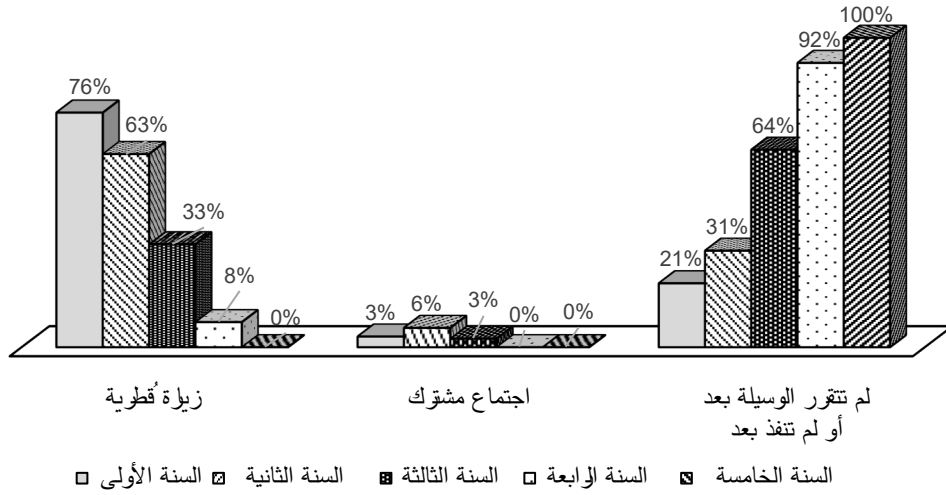
دورة الاستعراض الثانية

39- كانت 22 دولة طرفاً من أصل 29 دولة طرفاً مستعرضة في السنة الأولى من الدورة الثانية قد استضافت زيارة قُطرية كوسيلة أخرى للحوار المباشر، واختارت دولة طرف واحدة عقد اجتماع مشترك في فيينا. ومن بين الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية من الدورة الثانية البالغ عددها 48 دولة، كانت 30 دولة طرفاً قد استضافت زيارة قُطرية، وعقدت 3 دول اجتماعات مشتركة. وإضافةً إلى ذلك، تم أثناء استعراض إحدى تلك الدول الأطراف تنظيم زيارة قُطرية وكذلك عقد اجتماع مشترك. ومن بين 36 دولة طرفاً مستعرضة في السنة الثالثة من الدورة الثانية، أُجريت 12 زيارة قُطرية وعُقد اجتماع مشترك واحد. ومن بين 37 دولة طرفاً مستعرضة في السنة الرابعة من الدورة الثانية، أُجريت أربع زيارات قُطرية في شكل إلكتروني بسبب استمرار جائحة كوفيد-19. ولم تُجر أي زيارات قُطرية لإجراء استعراضات قُطرية في السنة الخامسة. وفي وقت كتابة

هذا التقرير، كانت عدة زيارات قُطرية أخرى للسنوات من الأولى إلى الخامسة من الدورة الثانية قد أُجّلت نتيجة لاستمرار جائحة كوفيد-19 أو كانت مُقرّرة مبدئياً في الربع الأخير من عام 2021 (انظر الشكل السادس).⁽¹¹⁾

الشكل السادس

دورة الاستعراض الثانية: الوسائل الأخرى المستخدمة للحوار المباشر بين البلدان المضطلع به في إطار الاستعراض القُطري



6- العمل مع الجهات المعنية الأخرى أثناء الزيارات القُطرية

دورة الاستعراض الأولى

40- اشتمل 89 في المائة من مجموع الزيارات القُطرية المضطلع بها أثناء الدورة الأولى على عقد اجتماعات مع أصحاب مصلحة آخرين (انظر الشكل السابع)، وفقاً للفقرة 30 من الإطار المرجعي. وفي بعض الحالات، اتخذت تلك الاجتماعات شكل حلقات نقاش ضمت ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والرابطات التجارية وأصحاب مصلحة وطنيين آخرين. وفي حالات أخرى، أشركت الدول أصحاب مصلحة وطنيين مثل ممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في اللجان التي أنشئت لتنسيق عملية الاستعراض والإشراف عليها.

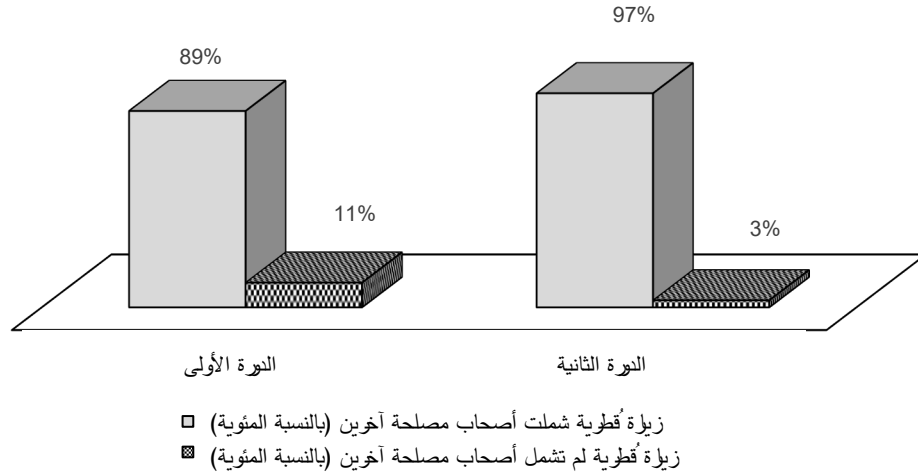
دورة الاستعراض الثانية

41- حتى وقت كتابة هذا التقرير، اشتملت تقريباً جميع الزيارات القُطرية (97 في المائة)، التي أُجريت في السنوات من الأولى إلى الرابعة من الدورة الثانية، على عقد اجتماعات مع أصحاب مصلحة آخرين، وفقاً للفقرة 30 من الإطار المرجعي (انظر الشكل السابع).

(11) في السنة الثانية من الدورة الثانية، نُظمت زيارة قُطرية وكذلك عُقد اجتماع مشترك فيما يتعلق باستعراض إحدى الدول الأطراف؛ والاجتماع المشترك غير مدرج في الشكل السادس.

الشكل السابع

إشراك أصحاب المصلحة خلال الزيارات القطرية، حسب دورة الاستعراض



7- نتائج عملية الاستعراض القطري، ونشر تقرير الاستعراض القطري، ولغات الاستعراض

42- عملاً بالفقرة 33 من الإطار المرجعي والفقرة 30 من المبادئ التوجيهية، يُعدُّ الخبراء الحكوميون المستعرضون تقرير استعراض قطري وخلصات وافية له، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرضة وبمساعدة من الأمانة. وينبغي أن يحدد التقرير التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات المواجهة، وأن يتضمن ملاحظات بشأن تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن يحدد التقرير أيضاً، عند الاقتضاء، الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لغرض تحسين تنفيذ الاتفاقية.

دورة الاستعراض الأولى

43- حتى هذا التاريخ، أُنجز 161 استعراضاً قُطرياً فيما يتعلق بالدورة الأولى، ولا يزال هناك 26 استعراضاً قُطرياً في مراحل مختلفة من الإنجاز. وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أن الاستعراضات الكاملة لم تُنجز بشكل كامل بعد، فقد أُنجزت 12 خلاصة وافية فيما يتعلق بهذه الاستعراضات القطرية الـ 26 التي استُكملت (أُنجز ما مجموعه 173 خلاصة وافية في الدورة الأولى). وأُنجزت 27 خلاصة وافية وأُتحت لفريق استعراض التنفيذ فيما يخص استعراضات السنة الأولى. وفيما يخص السنة الثانية، أُنجزت 40 خلاصة وافية وأُتحت للفريق. وفيما يخص السنة الثالثة، أُنجزت 35 خلاصة وافية وأُتحت للفريق. وفيما يخص السنة الرابعة، أُنجزت وأُتحت 71 خلاصة وافية، ويجري وضع عدة خلاصات أخرى في صيغتها النهائية.

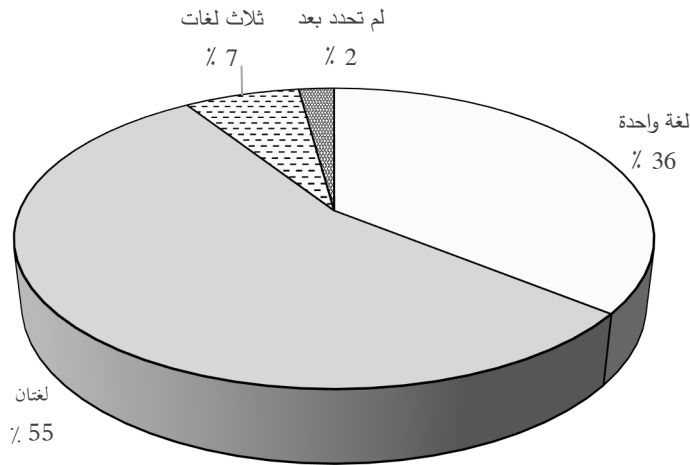
44- وقد نُشرت الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القطرية على الإنترنت في نفس الصفحة مع وثائق فريق استعراض التنفيذ، كما نُشرت على صفحة الموجزات القطرية (www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/) وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان 88 تقريراً من تقارير الاستعراضات القطرية (country-profile/index.html). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان 88 تقريراً من تقارير الاستعراضات القطرية

الخاصة بالدورة الأولى قد نُشر على الموقع الشبكي للمكتب بناءً على طلب الدول الأطراف المستعرضة. وتبعاً للغة التقرير وعدد المرفقات، تراوح طول التقارير بين نحو 100 صفحة وأكثر من 500 صفحة.⁽¹²⁾

45- ومع أن الخبراء الحكوميين وافقوا في بعض الحالات على إجراء الاستعراض بلغة غير اللغة التي فضلونها فإن غالبية الاستعراضات أُجريت بأكثر من لغة واحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية. ومن بين 187 استعراضاً، أُجري 67 استعراضاً بلغة رسمية واحدة، و103 استعراضات بلغتين رسميتين، و13 استعراضاً بثلاث لغات رسمية. وفي أربع حالات، لم تكن قد حُددت بعد اللغة أو اللغات التي سيجري استخدامها في الاستعراض (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

دورة الاستعراض الأولى: عدد اللغات الرسمية للأمم المتحدة المستخدمة في الاستعراض القطري



دورة الاستعراض الثانية

46- بوجه عام، أنجز خلال الدورة الثانية ما مجموعه 57 خلاصة وافية و32 تقرير استعراض قطري. وفيما يخص السنة الأولى من الدورة الثانية، كانت قد أنجزت 21 خلاصة وافية و15 تقرير استعراض قطري، أما بالنسبة للسنة الثانية من الدورة الثانية، فقد أنجزت 29 خلاصة وافية و15 تقرير استعراض قطري. وأنجزت ست خلاصات وافية وتقرير استعراض قطري واحد فيما يخص السنة الثالثة من الدورة الثانية. وفيما يخص السنة الرابعة من الدورة الثانية، أنجزت خلاصة وافية واحدة وتقرير استعراض قطري واحد. وقد نتجت حالات التأخير في إنجاز الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراض القطري في السنوات من الأولى إلى الرابعة جزئياً عن التأخير الذي حدث في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وفي إجراء الزيارات القطرية. ولم تُنجز تقارير استعراض أو خلاصات وافية فيما يخص السنة الخامسة من الدورة الثانية.

47- وفي السنة الأولى من دورة الاستعراض الثانية، أُجري 11 استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و15 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية، و3 استعراضات بثلاثة من اللغات الرسمية.

(12) للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بتكاليف الترجمة، انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2016/3.

48- وفي السنة الثانية من دورة الاستعراض الثانية، أُجري 16 استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و25 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية، و4 استعراضات بثلاثة من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بثلاثة استعراضات، كان القرار بشأن تحديد لغة الاستعراض لم يُتخذ بعد.

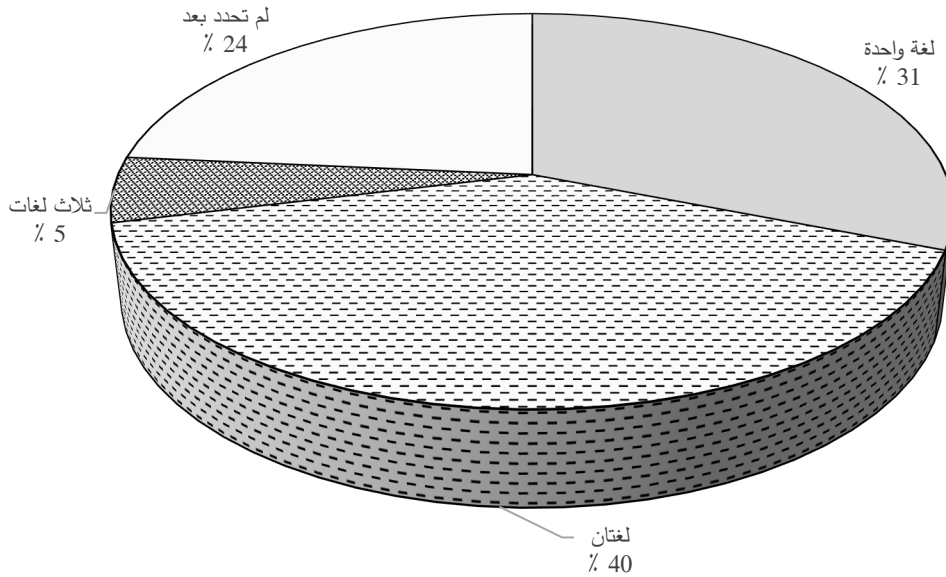
49- وفي السنة الثالثة من دورة الاستعراض الثانية، أُجري 16 استعراضاً بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و16 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق بأربعة استعراضات، كان القرار بشأن تحديد لغة الاستعراض لم يُتخذ بعد.

50- وفي السنة الرابعة من الدورة الثانية، تُجرى 9 استعراضات بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، و12 استعراضاً بلغتين من اللغات الرسمية، واستعراضان بثلاثة من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق ب14 استعراضاً، كانت القرارات بشأن تحديد لغة الاستعراض لم تُتخذ بعد.

51- وفي السنة الخامسة من دورة الاستعراض الثانية، تُجرى ستة استعراضات بلغة واحدة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وسبعة استعراضات بلغتين من اللغات الرسمية، واستعراض واحد بثلاثة من اللغات الرسمية. وفيما يتعلق ب23 استعراضاً، كانت القرارات بشأن تحديد لغة الاستعراض لم تُتخذ بعد. (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع

السنوات من الأولى إلى الخامسة من دورة الاستعراض الثانية: عدد اللغات الرسمية للأمم المتحدة المستخدمة في الاستعراض القطري



هاء - الدورات التدريبية لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض التنفيذ

52- وفقاً للفقرة 32 من الإطار المرجعي للألية والفقرة 11 من المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة بشأن إجراء الاستعراضات القطرية، تنظم الأمانة دورات تدريبية من حين إلى آخر لفائدة جهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في الاستعراضات. وتهدف هذه الدورات التدريبية إلى تعريف جهات الاتصال والخبراء بالمبادئ التوجيهية بغية زيادة قدرتهم على المشاركة في عملية الاستعراض.

دورة الاستعراض الأولى

53- دُرِبَ حتى الآن أكثر من 1 800 خبير في إطار دورة الاستعراض الأولى، بما أسهم في إنشاء مجموعة عالمية من خبراء مكافحة الفساد. وقُدمت دورات تدريبية وطنية ومساعدة مخصصة إلى أكثر من 40 دولة، ونُظمت منذ حزيران/يونيه 2013 سبع دورات تدريبية إقليمية.

دورة الاستعراض الثانية

54- نُظمت حتى أيلول/سبتمبر 2021 تسع دورات تدريبية إقليمية و14 دورة تدريبية عالمية لدورة الاستعراض الثانية. على وجه الخصوص، عقدت الدورات التدريبية مباشرة عقب دورات فريق استعراض التنفيذ، بغية الاقتصاد في التكاليف التي تتكبدها الدول الأطراف المستعرضة والأمانة. وإضافة إلى ذلك، أتيحت ضروب من المساعدة المحددة الأهداف للدول الأطراف المستعرضة دعماً لاستعراضاتها، ولا سيما المساعدة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول فيما يتعلق باستيفاء ردودها على قوائم التقييم الذاتي المرجعية.

55- وحتى الآن، تلقى أكثر من 1 500 من جهات الاتصال والخبراء الحكوميين تدريباً بشأن آلية استعراض التنفيذ تحديداً، بما في ذلك أكثر من 1 000 من جهات الاتصال والخبراء الحكوميين الذين شاركوا في الدورات التدريبية الإقليمية والعالمية لدورة الاستعراض الثانية. وبوجه عام، قُدِّمَ دعم إضافي في إطار المساعدة التقنية لاستكمال ردود الحكومات على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للأفراد المدربين أكثر من 1 800 فرد.

56- وبسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة، لم يتسنى تنظيم دورات تدريبية حضرية عالمية وإقليمية بعد شباط/فبراير 2020. وبغية استكمال دورات التدريب الحضرية بشأن آلية استعراض التنفيذ، أتيحت فيديوهات للتدريب المسبق من خلال منصة تعلم إلكتروني عبر الإنترنت.⁽¹³⁾ وعُقدت في أيلول/سبتمبر 2021 أول دورة تدريبية عبر الإنترنت لفائدة أكثر من 125 من جهات الاتصال والخبراء الحكوميين من أكثر من 40 دولة طرفاً.

ثالثاً - استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تيسير الاستعراضات القطرية

57- دعا المؤتمر، في قراره 7/6 بشأن "التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، الأمانة إلى أن تواصل، في حدود ولايتها ومواردها الحالية، بحث مسألة اعتماد مختلف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استخدام مصادر البيانات المفتوحة، من أجل المضي في تعميم معلومات عن تطوير وظائفها، وعن بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد والتقارير العلنية المقدمة إلى المؤتمر وهيئاته الفرعية. وبناءً على ذلك، وفيما يتعلق بالآلية استعراض التنفيذ تحديداً، واصلت الأمانة تعهدها لصفحة للموجزات القطرية على موقعها الشبكي العمومي، نتيجاً للمستخدم البحث عن معلومات عن استعراضات قطرية محددة. ومن المتوقع إدخال تحسينات على وظائف الموقع الشبكي خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

58- وإضافة إلى ذلك، من أجل تتبُّع التقدم المحرز في مختلف خطوات الاستعراضات الفردية، استحدثت الأمانة عدداً من الأدوات للاستخدام الداخلي باستخدام تكنولوجيا المعلومات بما يمكنها من تحليل حالات التأخير ومعالجتها بطريقة أكثر استباقية.

(13) متاحة في <https://golearn.unodc.org/lms/login/index.php?lang=ar>.

59- وعلاوة على ذلك، نظراً للتأخيرات غير المسبوقة والقيود المستمرة على السفر الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تسعى الأمانة إلى تحديد وتحليل أساليب ونُهُج جديدة للنهوض بالاستعراضات القطرية باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

الزيارات القطرية في شكل إلكتروني

60- خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت الأمانة، استجابةً لطلبات الدول الأطراف، أربع زيارات قطرية عبر الإنترنت عن طريق التداول بالهاتف أو بالفيديو، وهما وسيلتان يتوخاهما الإطار المرجعي للآلية بوصفهما اثنتين من وسائل الحوار البناء، إضافةً إلى الحوار المباشر مثل الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة.

61- ولئن أتاح الحوار عبر الإنترنت للخبراء تعميق فهمهم لتنفيذ الدولة الطرف قيد الاستعراض للاتفاقية، فإنه لم ينجح تماماً في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات، أو في تعزيز التعلم من الأقران وتعزيز القدرات والتعاون البناء بين الأطراف المعنية.

62- وبرز عدد من التحديات، مثل القيود التقنية، ونطاق مشاركة الممثلين المعنيين للدولة الطرف المستعرضة والدول الأطراف المستعرضة ونوعية المناقشة بصفة عامة.

63- وبصورة أكثر تحديداً، فإن التحديات التقنية التي حددتها الأمانة فيما يتعلق بالزيارات القطرية هي، من بين أمور أخرى، ما يلي: (أ) محدودية عدد المنصات الإلكترونية التي أذنت الأمم المتحدة باستخدامها في اجتماعاتها، والقيود المفروضة عليها، ولا سيما عندما تكون الترجمة الشفوية مطلوبة؛ (ب) محدودية الاتصال بالإنترنت أو ضعفه في بعض البلدان، مما قد يحد من هذا الشكل من مشاركة جهات الاتصال أو الخبراء الحكوميين في الزيارات القطرية؛ (ج) مسائل الاتصال/المسائل التقنية عندما تشارك مجموعات أكبر من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني؛ (د) فروق التوقيت؛ (هـ) التحديات المتعلقة بتوفير خدمات الترجمة الشفوية عن بُعد.

الزيارات القطرية في شكل هجين

64- نظراً لاستمرار القيود المفروضة على السفر في بعض الدول الأطراف، ما فتئت الأمانة تستكشف إمكانية تيسير الزيارات القطرية في شكل هجين، مع وجود موظفي الأمانة شخصياً في الدولة الطرف المستعرضة وبمشاركة من إحدى الدولتين الطرفين المستعرضتين أو كليتهما عن بُعد في الزيارة القطرية.

65- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ييسر المكتب إحدى تلك الزيارات القطرية في شكل هجين، شارك خلالها الخبراء المستعرضون في مناقشات جرت في قاعات اجتماعات افتراضية أثناء وجود موظفي الأمانة شخصياً.

66- وستواصل الأمانة النظر في طلبات تنظيم الزيارات القطرية في شكل إلكتروني.

رابعاً- تحليل سير عمل الآلية وسبل المضي قدماً

استمرار حالات التأخير في إنجاز الاستعراضات القطرية

67- من أجل إتاحة الوقت الكافي لإنجاز الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ، فإن المؤتمر في مقرره 1/8: (أ) قرر تمديد فترة الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمدة ثلاث سنوات أي حتى حزيران/يونيه 2024، لإتمام الاستعراضات القطرية في إطار تلك الدورة؛ و(ب) أهاب بالدول الأطراف التعجيل بإتمام الدورة الثانية.

68- وإضافةً إلى الظروف غير المتوقعة الناشئة عن جائحة كوفيد-19، لا يزال تحليل الأمانة يبين أن الاستعراضات قد واجهت تأخيرات في عدة مجالات، هي: تعيين جهات الاتصال والخبراء الحكوميين، وتقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، والوفاء بمتطلبات الترجمة التحريرية، وتقديم معلومات إضافية عقب الزيارات القطرية، إضافةً إلى أثر تجميد الميزانية العادية على ملاك موظفي الأمانة. ومن المتوقع حدوث مزيد من التأخير بسبب انضمام دول أطراف إضافية إلى الاتفاقية، وهي لم تُستعرض بعد في إطار دورتي الآلية. وعلاوة على ذلك، أصبح عدد من الدول الأطراف التي كانت تقوم بدور دول أطراف مستعرضة في السنوات السابقة هي نفسها بعد ذلك قيد الاستعراض في السنوات اللاحقة، أو بالعكس، مما أدى إلى زيادة في عبء العمل على جميع المعنيين. وقد أخذ بالفعل انتشار تداعيات حالات التأخير هذه إلى السنوات اللاحقة من الدورة الثانية يؤثر سلباً على قدرة الدول، وكذلك الأمانة، على تنفيذ الاستعراضات المتأخرة واستعراضات السنوات اللاحقة في الوقت نفسه.

69- وكان لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي كبير على وتيرة الاستعراضات، ولا سيما الزيارات القطرية. وفي حين أنها سمحت في بعض الحالات بالتعجيل بالانتهاء من العمل المكتبي، فقد حدثت عموماً تأخيرات ملحوظة في إعداد قوائم التقييم الذاتي المرجعية والاستعراضات المكتبية والتقارير القطرية، وكذلك في تأجيل الزيارات القطرية المقررة بالفعل.

70- ولم يغتنم سوى عدد قليل جداً من الدول الأطراف إمكانية إجراء زيارات قطرية في شكل إلكتروني، حيث قررت عدة دول تأجيلها بسبب جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الزيارات القطرية في السنة على مدى السنوات المقبلة عن المتوسط، مما سيؤدي بدوره إلى مزيد من التأخير.

71- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمانة إبلاغ فريق استعراض التنفيذ بجميع التطورات في هذا الصدد.

سبل المضي قدماً

72- سيتعين على الدول الأطراف والأمانة بذل جهود كبيرة لعكس مسار التباطؤ المستمر من أجل إكمال الدورة الثانية ضمن هذا الإطار الزمني الممدد. وبالنظر إلى التأخيرات التي حدثت في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية وغيرها من خطوات عملية الاستعراض، وكذلك استمرار حالات التأخير الناجمة عن الظروف المتصلة بجائحة كوفيد-19، فإن هناك ما يدعو إلى استمرار القلق الشديد فيما يتعلق بمدة فسادى الاستعراضات القطرية في الدورة الثانية وما سيفضي إليه ذلك على صعيد المدة الإجمالية للدورة.

73- وستواصل الأمانة الرصد الدقيق للتقدم العام المحرز في تقديم قوائم التقييم الذاتي المرجعية، والخطوات الأخرى لعملية الاستعراض، وكذلك المعدل العام لإنجاز الاستعراضات.

74- ومن بين التدابير التي اتخذتها الأمانة لمعالجة حالات التأخير تعميم رسائل تذكير أكثر انتظاماً ورسائل متابعة أكثر تواتراً على الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة. وأبلغت الأمانة أيضاً فريق استعراض التنفيذ في دورته الثانية عشرة المستأنفة، المعقودة في الفترة من 6 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2021، بأنها ستقدم في الدورات المقبلة أسماء الدول التي لم تعين جهة اتصال أو خبراء مستعرضين، وكذلك أسماء الدول التي لم تقدم ردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية بعد تلقي رسالتين على الأقل للمتابعة تذكّرها بذلك. وإضافةً إلى ذلك، ستسعى الأمانة إلى تيسير أكبر عدد ممكن من الزيارات القطرية، باستخدام جميع الأشكال المتاحة، في أقرب وقت ممكن.

75- ولعل المؤتمر يود أن ينظر في سبل لتشجيع جميع الدول الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل منع حدوث أيّ حالات تأخير إضافية تهدد الأداء الجيد للآلية وإنجاز عملها في الوقت المناسب.